يعقد جلسته العادية اليوم ويستكمل فيها النظر في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية

كاميرات المراقبة ومكافحة جرائم تقنية المعلومات على طاولة مجلس الأمة

مجلس الأمة يعقد جلسته العادية اليوم

يعقد مجلس الامة جلسة عادية اليوم يستكمل فيها النظر في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ويجري المداولة الثانية على مشروعي القانون بشان تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية وبشان مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وجاء في بند عشف الأوراق والرسائل الواردة للمجلس رسالتان الأولى من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شان الخدمة المدنية الى لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية للاختصاص.

ونصت الرسالة الثانية على طلب رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية إحالة التقرير رقم 92 والتقرير رقم 114 للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية والاقتراح بقانون في شان الحقوق القانونية المدنية لغير محددي الجنسية الى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية للاختصاص.

وتضمن بند طلبات رفع الحصانة ثلاثة طلبات من النيابة العامة في الاذن برفع الحصانة النيابية عن ثلاثة نواب هم حمد الهرشاني في قضية (جنح صحافة) ونبيل الفضل (جنح صحافة) ومحمد البراك (جنح القروانية).

ومن المقرر ان يستكمل المجلس في بند القوانين نظر تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عن مشروعات القوانين بربط الميزانيات لعدد من الجهات للسنة المالية 2015/2016 حيث وافق المجلس في جلسته المعقودة في الثالث من الشهر الجاري على ما انتهت اليه لجنة الميزانيات عن مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لعدد من الجهات عن السنة المالية 2013/2014.

وتتضمن مشروعات القوانين ربط ميزانيات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وجامعة الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والادارة العامة للاطفاء وبلدية الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة.

ومن المقرر ان يجري المجلس المداولة الثانية على مشروع القانون بشان تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الامنية والذي اقره في مداولته الاولى في جلسته المعقودة في الثاني من يونيو الجاري الى جانب المداولة الثانية على مشروع القانون بشان مكافحة جرائم تقنية المعلومات والذي اقر مداولته الاولى في جلسته السابقة.

وتتضمن ابرز القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس والمقرر مناقشتها بحسب لجنة الاولويات البرلمانية القانون رقم 4 لسنة 2012 في شان جامعة جابر والمرسوم والاقتراح بقانون في شان الحضانة العائلية ومشروع القانون بإصدار الخطة السنوية (2016/2017) والاقتراحين بقانون في شان العمالة المنزلية وانشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

وادرج على الجدول خمسة تقارير جديدة للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عن مشروعات القوانين باعتماد الحساب الختامي وربط الميزانية لعدد من الجهات هي الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة الموانئ الكويتية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتضمن بند القوانين كذلك تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 53 لسنة 2001 بشان الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية الذي يهدف الى مساواة اعضاء الادارة العامة للتحقيقات بنظرائهم في النيابة العامة بشكل لا يحتمل اللبس بالمميزات المالية والعينية والمكافآت اثناء الخدمة او عند انتهائها.

وادرجت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها عن مشروع القانون بشان المناقصات العامة والاقتراحات بقوانين المماثلة والذي يهدف الى تقديم قانون جديد للمناقصات العامة يستبدل بالقانون رقم 37 لسنة 1964 وذلك نظرا لمرور وقت طويل على صدوره ومراعاة لما كشف عنه واقع التطبيق العملي من مثالب وليواكب المتغيرات والتطورات التي طرأت على الاجهزة الادارية واحتياجاتها.

ورفعت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية ستة تقارير الى المجلس تتضمن الاقتراح بقانون في شان (إنشاء قلادة قائد الانسانية) ومشروع القانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية الجرائم وبعض الافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات الى جانب مشروع القانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بشان الترتيبات بين حكومة الكويت وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

كما تضمنت تقارير اللجنة مشروعات القوانين بشان الموافقة على اتفاقية النقل البحري التجاري بين الكويت وتركيا والموافقة على الترتيبات بشان انشاء قاعدة دعم وعمليات لوجستية بين الكويت ممثلة بوزارة الدفاع وكندا ممثل بوزارة الدفاع الوطني والقوة الكندية والموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية انشاء الهيئة العربية للطيران المدني.

وتضمن جدول أعمال المجلس في بنده الثامن التقرير النهائي للجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة البرلمانية والتي شابت توزيع الحيازات الزراعية في منطقة الوفرة (المزرعة المتكاملة).

وعلى البند ال11 ورد الى المجلس كتاب من وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير يتضمن تقريرا حول عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ورأي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتوصيات التي انتهت اليها لجنة التحقيق البرلمانية بشان فحص عقد محطة الزور الشمالية.

وتضمن ذات البند إفادة وزير التجار والصناعة الدكتور يوسف العلي بشان التعيينات والترقيات او التنقلات خلال الفترة السابقة مباشرة على إستقالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة السابق الدكتور عبدالمحسن المدعج حيث افاد الوزير العلي بكتابه بانه "لم تتم تعيينات او ترقيات او تنقلات خلال الفترة المشار إليها

اللجنة ناقشت أسس تقديرات بعض إيرادات الدولة

«الميزانيات»: إيجارات البنوك خلال سنة كاملة تعادل إيجارات شهر واحد عند الجمعيات التعاونية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

صرح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت لاستكمال مناقشتها حول أسس تقديرات بعض إيرادات الدولة بالإضافة إلى مناقشة تقديرات الباب الثالث للمصروفات (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 والتي قدرت بـ 278.282.000 دينار (مائتي وثمانية وسبعين مليون دينار) وبنقص قدره 4% عن السنة المالية السابقة.

أسس تقديرات الضرائب على صافي الدخل والأرباح

وبينت إدارة الشؤون الضريبية للجنة أنها قد اعتمدت على الإقرارات الضريبية التي تقدمت بها الشركات إضافة إلى استرشادها بتقارير أرباحها وغيرها من المؤشرات الاقتصادية وهو ما جعل الإدارة تقوم بتقدير 102 مليون دينار كإيرادات متوقع تحصيلها من الضرائب على صافي الدخل والأرباح للسنة المالية الجديدة وهذه التقديرات قريبة جدا من المحصل الفعلي للسنة المالية السابقة ومن المتوقع أن يكون التحصيل أعلى من المقدر خاصة مع تنفيذ عقود مليارية ضخمة في الكويت في الفترة الحالية والتي ستنعكس على أرباح الشركات.

وأوضحت الإدارة أنه رغم وجود العديد من مستحقاتها الضريبية والبالغة 546 مليون دينار في مرحلة الطعون أو منظورة أمام القضاء إلا أن هناك تحصيلا عليها وان كان بطيئا وذلك لطول فترة إجراءات التقاضي في الكويت.

وشددت اللجنة على اهمية التجانس بين التقدير والتحصيل في الضرائب والتشدد في تحصيلها أولا بأول ومعالجة المآخذ التي تعتريها من خلال المبادرة في اقتراح أي تعديلات تشريعية تعرقل أعمالها ورفعها لوزيرها المختص لتحقيق المصلحة العامة واللجنة تدعم مثل هذه التوجهات والتي من شانها معالجة أي قصور تشريعي يؤثر على مسار الميزانية العامة للدولة.

إدارة أملاك الدولة

وأوضحت إدارة أملاك الدولة أنها قد وضعت ضوابط لبيع الأصول المقامة على الأراضي الحكومية (حقوق الانتفاع) ومن ضمنها عدم تغيير النشاط الاستثماري بعد عملية البيع وإلا تعرضت الأرض للسحب وانها قد اوقفت عملية بيع 4 شركات حكومية كان من المقترح بيعها سابقا وهي شركة المشروعات السياحية وشركة المنتجات الزراعية وشركة المرافق العمومية وشركة أرض المعارض الكويتية.

وبينت اللجنة أنه لابد من تنظيم هذه العملية بقانون بدلا من تنظيمها عن طريق الضوابط والشروط التي يضعها الوزير كي لا تكون هذه الاشتراطات تقديرية وذلك حماية لمتخذ القرار من أي ضغوطات.

أما فيما يخص ملاحظة اللجنة حول ضرورة إعادة النظر في القيم الإيجارية المتدنية لمقرات فروع للبنوك التي تُوقع عقودها من جانب إدارة أملاك الدولة فقد بينت الإدارة أنها ستطبق لائحة أسعارها الجديدة لرفع الإيجارات حيث ما تحصله (أملاك الدولة) من إيجارات من البنوك خلال سنة كاملة يعادل إيجارات شهر واحد عند الجمعيات التعاونية مما يجعل هذا التفاوت يصل إلى 12 ضعفا

وتعتبر هذه القيم الإيجارية المتدنية لمقار فروع البنوك كدعم لها مقابل تعيين الكويتيين في القطاع المصرفي وأوضحت اللجنة أن رغم هذا الدعم إلا أن بعض البنوك لا تلتزم بهذه الارتباطات على نحو واضح ومنها على سبيل المثال قضية (المسرحيين) من البنوك.

الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات)

واطلعت اللجنة بتفصيل على جميع التخفيضات التي طرأت على الباب مؤكدة أن الانخفاض لم يخل بمقدار الخدمات المقدمة وخاصة الخدمات التعليمية والصحية.

حيث تم رصد 45 مليون دينار لشراء أجهزة طبية جديدة للمستشفيات العامة والتخصصية والمراكز الصحية الأخرى بالإضافة إلى إدراج الاعتمادات اللازمة لشراء (74) سيارة إسعاف، كما تم اعتماد مبلغ 3 ملايين دينار لنظام نقل التواصل بين البرلمانات الخليجية بما يسهم في تطوير اداء وعمل الأمانات العامة وكوادرها البشرية كما تم استعراض ابرز بنود جدول أعمال اجتماعهم.

وحضر اللقاء امين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

الغانم استقبل المشاركين في اجتماع لجنة التطوير بمجالس الشورى والوطني والأمة لدول التعاون

الغانم اثناء استقباله المشاركين بالاجتماع

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم المشاركين في اجتماع لجنة التطوير والتدريب في مجالس الشورى والوطني والأمة لدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية وذلك بمناسبة انعقاد اجتماعهم في الكويت

وجرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية استمرار

انتهت من دراسة قانون تنظيم التعليم العالي تمهيدا لإدراجه على جدول أعمال المجلس

«التعليمية» البرلمانية ناقشت 130 اقتراحا بقانون وبرغبة بشأن العمل التربوي

اجتماع اللجنة التعليمية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية امس جملة من الاقتراحات بقوانين واقتراحات برغبة مدرجة على جدول اعمال اللجنة.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عودة الرويعي في تصريح للصحافيين ان اللجنة اوصت بالموافقة على 56 اقتراح برغبة يصب معظمها في تنظيم العمل التربوي وانشاء فروع للمعاهد والكليات في مختلف محافظات البلاد.

واضاف الرويعي انه على مدى يومين ناقشت اللجنة ما لايقل عن 130 اقتراحا برغبة وبقانون بالاضافة الى ردود الحكومة على الاقتراحات والمتعلقة بتنظيم العمل التربوي.

واعلن ان اللجنة انتهت من دراسة قانون تنظيم التعليم العالي تمهيدا لادراجه على جدول اعمال المجلس لمناقشته والتصويت عليه بالاضافة الى الاقتراحات النيابية الاخرى التي تمحورت حول فتح فروع للكليات والمعاهد في محافظات البلاد المختلفة.

وافاد بان اللجنة بحثت معالجة وضع الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين الذين لايحصلون على كادر المعلمين اضافة الى اقتراح نيابي بانشاء محطات فضائية ثقافية واعلامية وكذلك اقتراح نيابي بشمول الطلبة الدارسين بالخارج على حسابهم الخاص والحاقهم بالبعثات الحكومية بعد استيفائهم للشروط المطلوبة بهذا الشان.

لا سيما في الفترة التي تسبق شهر رمضان المبارك

الهاجري يطالب الحكومة بتفعيل جميع أدواتها الرقابية والقانونية تجاه ظاهرة ارتفاع الأسعار

طالب النائب ماضي العايد الهاجري الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة بالقيام بمسؤولياتها وتفعيل كافة ادواتها الرقابية والقانونية تجاه ظاهرة ارتفاع الأسعار المبالغ فيها

لا سيما في الفترة التي تسبق شهر رمضان المبارك محذرا إياها من صمتها ووقوفها موقف المتفرج تجاه بعض الشركات والتجار من ضعاف النفوس الذين يتلاعبون بالأسعار في هذه الفترة بشكل مبالغ فيه.

وشدد الهاجري على ضرورة ان تقوم الوزارة بالسيطرة على السوق وإحكام مراقبتها للأسعار خلال المدة التي تسبق شهر رمضان وتطبيق القانون على كل من يتلاعب بالأسعار في هذه الفترة وردع كل من يتكسب على حساب الأسر الكويتية لا سيما أصحاب الدخول المحدودة وضرورة وضع لوائح محددة تشتمل على أسعار السلع وتوحد تلك القائمة على كافة الجمعيات التعاونية والجهات التي تشرف عليها الوزارة، حتى لا تكون هناك ذرعة لمثل هذه التلاعبات.

ولفت إلى ان وزارة التجارة والصناعة مطالبة من خلال الرقابة التجارية وحماية المستهلك ولجنة الأسعار بان تقوم بمراقبة وضبط الأسعار وتضع حدا للغلاء المصطنع الذي يزامن هذه الفترة محذرا من تراخي الوزارة والجهات الرسمية في التصدي لممارسات بعض الشركات والجمعيات التعاونية والتجار.

ودعا إلى وجوب وضع حل لمشكلة الغلاء المتفاقمة والتي تظهر بشكل واضح مع وصول رواتب المواطنين البنوك والمناسبات المختلفة وتزداد يوما بعد يوم دون وجود ضوابط أو رقابة صارمة على بعض الشركات والتجار.

رمضان: مشروع الحزام الأخضر يخفف التصحر والعواصف

قال خبير الارصاد الجوية والبيئة عيسى رمضان ان مشروع الحزام الاخضر لدولة الكويت يستهدف التخفيف من آثار التصحر والحد من العواصف الرملية التي تهب على البلاد.

واضاف رمضان وهو عضو اللجنة الوطنية للتصحر في حديث مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان فكرة اقامة الحزام الاخضر مقترح تبناه بعض اعضاء المجلس البلدي لطرحه كمشروع وطني لمحاربة التصحر بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتصحر التي ترأسها الهيئة العامة للبيئة وتضم المؤسسات ذات العلاقة المشتركة.

وذكر ان المشروع يأتي في وقت يمر به العالم بتغيرات سريعة من الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية حيث تسعى الدول جاهدة لمواجهة هذه الأزمات والتكيف مع المتغيرات الطارئة والسريعة وذلك بوضع نظام مبكر يحمي أكبر عدد من الأرواح والممتلكات.

واوضح ان المشروع يأتي ايضا بعد اتساع رقعة الجفاف والتصحر وزيادة الكوارث الطبيعية والعواصف الرعدية والرملية بسبب تغيرات المناخ وتبادل بيانات المرضى بين طاقم الإسعاف وبين المستشفيات من خلال شبكة اتصالات لاسلكية.

اما فيما يخص وزارة التربية فقد تم اعتماد 11 مليون دينار لشراء اجهزة حاسب آلي لتغطية احتياجات المدارس لتطبيق الإستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، بالإضافة إلى رصد (1.815.000 دينار ،، مليون وثمانمائة الف دينار) لتجهيز الورش والمراكز المخصصة لتدريب الطلبة، وتم اعتماد 4 ملايين دينار لتنفيذ مشروعات تطوير التجهيزات المدرسية.

وفيما يخص الخدمات الإعلامية، فقد تم رصد 8 ملايين دينار لمشروع التحديث التكنولوجي في مجال الاعلام ومنها مبلغ (1.500.000 د.ك ،،، مليون وخمسمائة الف دينار) لتحديث البنية الأساسية القناة الثالثة وتحويلها إلى النظام الرقمي العالي التعريف (HD)

قال خبير الارصاد الجوية والبيئة عيسى رمضان ان مشروع الحزام الاخضر لدولة الكويت يستهدف التخفيف من آثار التصحر والحد من العواصف الرملية التي تهب على البلاد.

واضاف رمضان وهو عضو اللجنة الوطنية للتصحر في حديث مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان فكرة اقامة الحزام الاخضر مقترح تبناه بعض اعضاء المجلس البلدي لطرحه كمشروع وطني لمحاربة التصحر بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتصحر التي ترأسها الهيئة العامة للبيئة وتضم المؤسسات ذات العلاقة المشتركة.

وذكر ان المشروع يأتي في وقت يمر به العالم بتغيرات سريعة من الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية حيث تسعى الدول جاهدة لمواجهة هذه الأزمات والتكيف مع المتغيرات الطارئة والسريعة وذلك بوضع نظام مبكر يحمي أكبر عدد من الأرواح والممتلكات.

واوضح ان المشروع يأتي ايضا بعد اتساع رقعة الجفاف والتصحر وزيادة الكوارث الطبيعية والعواصف الرعدية والرملية بسبب تغيرات المناخ الأخيرة التي تعتبر من أكبر التحديات المستقبلية التي ستتسبب بضغوط اضافية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على البلاد.

واوضح ان المشروع يأتي ايضا بعد اتساع رقعة الجفاف والتصحر وزيادة الكوارث الطبيعية والعواصف الرعدية والرملية بسبب تغيرات المناخ الأخيرة التي تعتبر من أكبر التحديات المستقبلية التي ستتسبب بضغوط اضافية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على البلاد.

وقال رمضان ان هذه التحديات دعت بعض الاشخاص الأكاديميين والمتخصصين في مجال المناخ والبيئة والزراعة والهندسة الى تقديم هذا المشروع الوطني الحيوي الذي سيقلل من أعباء الالتزامات المقبلة للتخفيف من إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري حسب الاتفاقيات الجديدة التي ستصدرها الأمم المتحدة وتلزم من خلالها الدول النامية بتطبيقها ما بعد عام 2020.

وبين ان اهداف مشروع الحزام الأخضر هي التخفيف من آثار التصحر وزحف الرمال وهجمات العواصف الرملية التي تأتي من خارج دولة الكويت.